

Distr.: General
23 July 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص

فيينا، 12 و13 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*

الاستراتيجيات الناجحة للتصدي لاستخدام التكنولوجيا

بغرض تيسير الاتجار بالأشخاص، ومنع الاتجار بالأشخاص

والتحقيق فيه

الاستراتيجيات الناجحة للتصدي لاستخدام التكنولوجيا بغرض تيسير الاتجار بالأشخاص، ومنع الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيه

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً- مقدمة

1- أعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه بغية المساعدة في تيسير مناقشات الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص في اجتماعه الحادي عشر. وتتناول الورقة مجموعة من المسائل المتعلقة بالصلة الحالية بين التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والاتجار بالأشخاص. وهي تقدم معلومات أساسية عن طائفة من المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك استخدام التطبيقات الحديثة لتجنيد الضحايا والسيطرة عليهم واستغلالهم، وكذلك للكشف عن حالات الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً ومكافحتها. وتستعرض الورقة أيضاً التحديات والممارسات الواعدة في مجال استخدام التكنولوجيا، وتبرز أهمية حماية الخصوصية وضمانات حقوق الإنسان وسياسات حماية البيانات. وتورد ورقة المعلومات الأساسية مراجع وموارد وأدوات محددة قد تود الدول أن تستعرضها لمواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى التصدي لهذا الاتجار بالأشخاص.

ثانياً- مسائل للمناقشة

2- لعل الوفود تود أن تنتظر في ردود دولها على المسائل التالية لدى التحضير لمداولات الفريق العامل:

(أ) فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما هي الأدوات والاستراتيجيات التي نجحت وتبشر بالنجاح حتى الآن في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص؟

* CTOC/COP/WG.4/2021/1.



وما هي أكثر الحلول التكنولوجية الناجعة والميسورة التكلفة لتعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص، مع احترام حقوق الإنسان؟

(ب) ما هي التدابير العملية التي اتخذتها الدول الأطراف للتكيف مع استخدام المتجرين للتكنولوجيا على نحو متزايد ومتطور، والتصدي لذلك؟ وكيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تعزز قدرتها على مكافحة الاتجار بالأشخاص في الفضاء السيبراني، بما في ذلك الشبكة الخفية؟

(ج) فيما يخص الحد من إساءة استخدام التكنولوجيا، ما هي الممارسات الجيدة المتعلقة بالشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي حددتها أجهزة إنفاذ القانون؟ وكيف يمكن للدول الأطراف أن تتعاون مع شبكات التواصل الاجتماعي من أجل تحسين الكشف عن تجنيد الضحايا والسيطرة عليهم واستغلالهم على تلك المنصات والتحقيق في ذلك؟

(د) كيف يمكن للتكنولوجيا أن تسهم في تحقيق عدالة إلكترونية أكثر كفاءة وسرعة،⁽¹⁾ لا سيما فيما يتعلق بمجالات التعاون الدولي، والتحقيقات المشتركة، والمساعدات القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين، وجمع الأدلة الرقمية في قضايا الاتجار بالأشخاص؟ وكيف جرى التغلب على العقبات التي تعترض استخدام التكنولوجيا في النواحي ذات الصلة؟

(هـ) كيف تكفل الدول الأطراف احترام وإعمال حقوق الإنسان، لا سيما الحق في الخصوصية، عند استخدام التكنولوجيا في تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية المرتبطة بالاتجار بالأشخاص؟ وهل يتعين وضع أطر قانونية ورقابية جديدة لضمان امتثال استخدام التكنولوجيا في عمليات التحقيق لمبادئ احترام حقوق الإنسان، لا سيما الحق في الخصوصية؟

(و) كيف تضمن الدول الأطراف ألا يكون لاستخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أثر سلبي على ضحايا الاتجار؟

(ز) كيف يمكن للدول الأطراف أن تتصدى بصورة أفضل للطلب على الخدمات المنبثقة عن الإتجار بالأشخاص، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، وأن تعمل على وضع استراتيجيات الوقاية، في بيئة أصبح فيها الوصول إلى الخدمات والمواد المتأتية من ضحايا الاتجار سهلاً في الفضاء السيبراني؟

(ح) كيف يمكن للأمم المتحدة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن تدعم على أفضل وجه جهود الدول الأطراف في بحث ونشر الممارسات الجديدة والاستراتيجيات الفعالة في مجال استخدام التكنولوجيات الجديدة لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص؟ وكيف يمكن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يعزز شراكاته مع مختلف الجهات المعنية، وما هي مجالات التكنولوجيا التي يمكن للمكتب أن يعزز قدرات أجهزة إنفاذ القانون فيها على أفضل وجه؟

3- ولعل الفريق العامل يود أن ينظر في توصية الدول الأطراف بأن تنظر في اتخاذ الإجراءات التالية من أجل التصدي للاتجار بالأشخاص من خلال استخدام التكنولوجيا، ووضع تدابير مستدامة للتصدي لإساءة استخدام المتجرين للتكنولوجيا:

- تحديد ومعالجة الثغرات في النظم القانونية لضمان التحقيق الفعال في جرائم الاتجار بالأشخاص التي تيسرها التكنولوجيا وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وضمان مواكبة الأطر القانونية للنظرات التكنولوجية، وعلى وجه الخصوص تمكين المحاكم من تلقي الأدلة الإلكترونية.

(1) يشير مفهوم "العدالة الإلكترونية" إلى تعزيز تطبيق التكنولوجيات في مجال العدالة الجنائية ووضع استراتيجيات للعدالة الجنائية قائمة على التكنولوجيا.

- ضمان وضع تشريعات مناسبة لحماية الأطفال من أنشطة الاتجار التي تحدث عبر الإنترنت. ووضع معايير عالية للأمن السيبراني والخصوصية والسلامة في التصميم الأصلي في الخدمات والمنتجات الرقمية التي يستخدمها الأطفال، من أجل تقليل تعرض الأطفال لخطر الاتجار بهم إلى أدنى حد.⁽²⁾
- إدراج منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية والاعتبارات المتعلقة بالأطفال عند وضع استراتيجيات لمعالجة الصلة بين التكنولوجيا والاتجار بالأشخاص.
- تعزيز خبرات وقدرات أجهزة إنفاذ القانون في إجراء تحقيقات وعمليات ناجعة في الفضاء السيبراني، وضبط الأدلة الإلكترونية المناسبة، واستخدام أدوات التكنولوجيا المتاحة، بما في ذلك على الشبكة الخفية.
- تعزيز التعاون الدولي والعاير للحدود في المسائل الجنائية من خلال استخدام الممارسين والسلطات المركزية للتكنولوجيا والأدوات المبتكرة.⁽³⁾
- دعم الحلول القائمة على التكنولوجيا التي تتصدى للنطاق العالمي للاتجار بالأشخاص، مثل أدوات تجميع البيانات ومسح البيانات التي تيسر تحليل المعلومات المؤتمت، وذلك لدعم التحقيقات الرامية إلى مكافحة هذه الجريمة، والتي تمثل امتثالاً كاملاً لحقوق الإنسان وحقوق الخصوصية.
- ضمان أن يكون استخدام أجهزة إنفاذ القانون للتكنولوجيا متوافقاً مع معايير حقوق الإنسان وأن يكون هذا الاستخدام ضرورياً ومتناسباً وقانونياً وخاضعاً للمساءلة وعادلاً.
- ضمان مراعاة الاعتبارات الأخلاقية بشكل كامل في استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك نظم جمع البيانات الواسعة النطاق، وضمان أن يتم في سياق الاستفادة من تزايد تطبيق التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي بغرض تكثيف جهود إنفاذ القانون، "إزالة التحيزات" من المعلومات الاستخباراتية المحسوبة والبرمجيات في جميع مراحل البرمجة والنشر.
- تشجيع وتوسيع نطاق الشراكات والتحالفات الفعالة، حسب الاقتضاء والضرورة، بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع العام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، ومنها شركات التكنولوجيا، لتعزيز الابتكار والتعاون واستخدام التكنولوجيا.
- تشجيع شركات التكنولوجيا على انتهاج ممارسات أكثر شدة في أعمال المسح وأن تعجل بتطوير أساليب الكشف عن أنشطة الاتجار بالأشخاص عبر الإنترنت،⁽⁴⁾ بما في ذلك الاتجار بالأطفال، مع ضمان إزالة المواد الناتجة عن الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت من المنصات الإلكترونية لتجنب تكرار الإيذاء والاستغلال المستمر.
- زيادة الالتزام والتعاون من أجل وضع السياسات وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز التعاون الدولي على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي تيسره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.⁽⁵⁾
- تحسين جمع البيانات والبحث فيما يتعلق بنطاق وطبيعة إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الاتجار بالأشخاص، لا سيما إساءة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

(2) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 25 (2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، الفقرة 116.

(3) انظر أيضاً A/CONF.234/16، الفقرة 192 (ب).

(4) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام: خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي، حزيران/يونيه 2020، صفحة 3.

(5) UNODC, Darknet Cybercrime Threat to South-East Asia 2020, foreword

- دعم الأمم المتحدة في جمع وتحليل الاستراتيجيات والممارسات الواعدة المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الحديثة للتصدي للاتجار بالأشخاص، ونشر تلك الاستراتيجيات والممارسات على نطاق أوسع.

ثالثاً - لمحة عامة عن المسائل والمواضيع ذات الصلة

- 4- مع نقشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير المتخذة لاحتوائها التي قيدت الحركة والتجمعات في جميع أنحاء العالم، اتجه الناس بصورة متزايدة إلى شبكة الإنترنت للقيام بالأنشطة والمشاركة في الحياة الاجتماعية. وقد أحدثت التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطورات إيجابية في الحياة اليومية، وتعاضمت تلك التطورات على وجه الخصوص أثناء فترة نقشي الجائحة. وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً لا غنى عنه في حياتنا، وعملت جائحة كوفيد-19 بمثابة معجل التغيير.
- 5- وفي الوقت نفسه، تشمل عواقب زيادة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا إساءة استخدامها من جانب الشبكات الإجرامية، إذ انتقلت بعض أنشطة الاتجار بالأشخاص إلى الإنترنت بشكل كامل تقريباً، مما يقلل من المخاطر التي يتعرض لها الجناة، ويوفر أحياناً ربحية أكبر.⁽⁶⁾
- 6- بيد أنه يمكن أيضاً الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة الجريمة المنظمة، وتقديم المساعدة لأجهزة إنفاذ القانون بسبل متعددة، مثل الكشف عن قضايا الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، وحماية الضحايا والشهود، وإزالة المواد الضارة أو الاستغالية من شبكة الإنترنت. وهناك اهتمام أكبر بضرورة تدريب موظفي إنفاذ القانون على أساليب التحقيق عبر الإنترنت لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمع الأدلة الرقمية، والتعامل مع المخاوف الأخلاقية المرتبطة باستخدام التكنولوجيات الجديدة. وينبغي أن تُرصد على نحو وثيق التحقيقات وأساليب المراقبة ذات الصلة وكذلك استخدام الأدوات التكنولوجية من جانب الجهات الحكومية، ولا سيما وكالات إنفاذ القانون، من أجل ضمان الامتثال لحقوق الإنسان والحق في الخصوصية.
- 7- وغالباً ما يكون التعاون الدولي، وهو أمر ضروري في الأنشطة الإجرامية المعقدة التي تشمل عدة ولايات قضائية، صعب المنال في التحقيقات التقليدية، ولكنه يواجه تحديات إضافية في القضايا التي يجري العمل فيها عبر الإنترنت والتي يكون فيها الجناة والضحايا والعملاء والخواديم في بقاع مختلفة من العالم. وتعزى الصعوبات الناتجة على الأقل جزئياً إلى عدم كفاية الخبرة الرقمية في كثير من الأحيان لدى أجهزة إنفاذ القانون، وعدم استخدام النظم القائمة على التكنولوجيا في البلدان المعنية.
- 8- وتتسم الشركات الفعالة التي تربط أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الدولة بالقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات التكنولوجية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، بأهمية بالغة للاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي تيسره التكنولوجيا. ومن شأن تعزيز التعاون القائم على التكنولوجيا بين جميع أصحاب المصلحة أن يزيد من فعالية استراتيجيات مكافحة الاتجار.

ألف - استخدام التكنولوجيا لتيسير الاتجار بالبشر

- 9- الاتجار بالأشخاص جريمة تتسم بقدرتها على التكيف نظراً لتطور نماذج أعمال الاتجار للاستفادة من الفرص الجديدة التي يوفرها التقدم التكنولوجي. وفي المادة 3 من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يُعرّف تعبير "الاتجار بالأشخاص" بأنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تقبيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة

(6) European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol), *European Union Serious and Organised Crime Threat Assessment: A Corrupting Influence – The Infiltration and Undermining of Europe's Economy and Society by Organised Crime* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2021), p.13

التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال". وتتلاقى التكنولوجيا مع الاتجار بالأشخاص في كل عنصر من عناصر التعريف الوارد أعلاه، إذ يستخدم المُتجرون التكنولوجيا في كل خطوة من خطوات الجريمة بداية من تحديد الضحايا المقبلين وتجنيدهم إلى غسل عائدات الاستغلال.

1- تحديد سمات الضحايا وتجنيدهم

10- لقد أثرت التكنولوجيا على تجنيد المُتجرين للضحايا بسبل متعددة. ويمكن للمُتجرين العثور على قدر كبير من المعلومات الشخصية عن الضحايا المحتملين على شبكة الإنترنت، ولا سيما منصات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتيك توك وسناب شات وإنستغرام، مع توافر تفاصيل يمكن للجميع الوصول إليها حول أصدقاء الضحايا وعائلاتهم ومواقعهم وعملهم وعطلاتهم وأذواقهم، بما يكشف عاداتهم ومواطن ضعفهم. كما تسمح المواقع والتطبيقات الشبكية الخاصة بالتعارف بشكل خاص بتحديد الموقع الجغرافي للضحايا. وقد يُمكن ذلك المُتجرين من تحديد سمات ضحاياهم تحديداً دقيقاً قبل الاتصال بهم، ووضع استراتيجيات استمالة محددة الأهداف. ولقد أتاحت التكنولوجيا سهولة الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات الشخصية التي لم يكن يسهل الوصول إليها في السابق، إن لم يستحل الوصول إليها من الأساس.

11- وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً قناعاً لإخفاء هوية المُتجرين الذين يمكنهم التفاعل مع الضحايا المحتملين على شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات التواصل، مثل واتساب، وعلى غرف دردشة الألعاب، بأساليب أقل لفتاً للانتباه مما لو كان عليهم مقابلتهم شخصياً. وهذا هو الحال بشكل خاص مع الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي. ويمكن زيادة تأمين إخفاء الهوية وحفظ السرية بتشفير المراسلات من بدايتها إلى نهايتها بين المُتجرين والضحايا، بما يضمن عدم تمكن أي طرف ثالث من الوصول إلى المراسلات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمُتجرين الاختباء وراء هويات وأسماء مختلفة للتفاعل مع الضحايا أو خداعهم على شبكات التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تناول التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حالة كان للمتاجر فيها هويتان مزيفتان للتفاعل مع الضحية - واحدة لكتابة رسائل مسيئة والأخرى للتعبير عن التعاطف - للتلاعب بالشخص من خلال الإكراه⁽⁷⁾ وهي حالة تبين كيف يسيء المُتجرون استغلال ملفات التعريف على وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض استراتيجيات التجنيد والسيطرة.

12- وتتيح شبكة الإنترنت الوصول إلى مجموعة أوسع بكثير من الضحايا المحتملين بسبب عدم وجود القيود المادية والجغرافية التقليدية، مما يؤدي إلى بذل جهد أقل بكثير لتجنيدهم. واليوم، يمكن للمُتجرين تجنيد العديد من الضحايا في بلدان مختلفة في نفس الوقت، وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره قبل بضع سنوات عندما لم تكن التكنولوجيا ذات الصلة موجودة. وعلاوة على ذلك، تتمثل إحدى الميزات الرئيسية لاستخدام أشكال متعددة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من منظور الجناة، في انخفاض الخطر المحتمل لاكتشاف وكالات إنفاذ القانون لهم بشكل فوري. ولهذه الأسباب المختلفة، من بين جملة أمور أخرى، يتزايد استخدام المُتجرين للتكنولوجيات الجديدة لتحديد هوية ضحاياهم وتجنيدهم.

13- وأورد التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020 الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، الذي استعرض 79 قضية من جميع أنحاء العالم تحتوي على عنصر تكنولوجيا الاتصال الحاسوبي المباشر، وصفاً لطريقتين رئيسيتين يستخدم فيهما المتجرون الإنترنت لتجنيد الضحايا، وهما: استراتيجية

(7) التقرير العالمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020، الصفحة 121.

"التصيد"، التي تتسم بوجود مُتجر استباقي يلاحق الضحايا عبر الإنترنت، على منصات وسائل التواصل الاجتماعي على سبيل المثال، واستراتيجية "الصيد"، وهي الأشيع استخداماً، التي تتضمن قيام المُتجرين بنشر إعلانات عبر الإنترنت، مثل إعلانات الوظائف الكاذبة على بوابات التوظيف المشروعة، أو إنشاء وكالات توظيف مزيفة وانتظار اتصال الضحايا المحتملين بهم.⁽⁸⁾ ويمكن استخدام الطريقة الأخيرة، على سبيل المثال، في حالات الاتجار من أجل الاستغلال في العمل التي يميل فيها الضحايا إلى أداء دور أكثر نشاطاً.⁽⁹⁾

14- وتستخدم التكنولوجيات الجديدة في حالات الاتجار بالأشخاص لأنواع مختلفة من الاستغلال. وفي سياق الاتجار بالأشخاص لأغراض العمل القسري، يمكن تجنيد الضحايا من خلال إعلانات الوظائف الخادعة التي تُنشر على مواقع شبكية مزيفة تماماً وأيضاً عن طريق نشر إعلانات مزيفة على بوابات التوظيف وتطبيقات الوظائف المشروعة ومواقع التواصل الاجتماعي.⁽¹⁰⁾ وتُظهر دراسة حالة في الفلبين⁽¹¹⁾ مدى نشاط وكالات التوظيف والوسطاء والوكلاء منعدمي الضمير أيضاً على بوابات التوظيف الإلكترونية المخصصة للعمال المهاجرين وشبكات التواصل الاجتماعي. ويمكن للمُتجرين، رغم نشاطهم الفعلي على وسائل الإعلام التقليدية وعلى اللوحات الإعلانية، باستخدام شبكة الإنترنت، الوصول إلى قاعدة أوسع بكثير من الضحايا، بما في ذلك في المناطق الأبعد. وتوفر بعض المواقع الشبكية المعنية خيار الدردشة الحية مع مدير توظيف مفترض، مما يمنح المتجر فرصة التواصل المباشر.⁽¹²⁾ وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الإعلانات، يطلب المُتجرون أو أصحاب العمل الاستغاليون من الموظفين المحتملين إرسال معلومات شخصية حساسة مثل تفاصيل جواز السفر أو الدرجات العلمية أو الشهادات، مما يعزز من نفوذهم وسيطرتهم على العمال المستهدفين. وقد تزيد هذه الممارسات من تعرض الموظف لحالات الاتجار لأغراض العمل القسري.⁽¹³⁾ وتقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا معلومات حول حالات الاتجار لأغراض الاستعباد المنزلي التي تُباع فيها تفاصيل الضحايا عبر الإنترنت بالآلاف إلى المشتريين الذين يمكنهم استعراض ملفاتهم الشخصية.⁽¹⁴⁾

15- واستخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الاتجار بالأشخاص لأغراض نزع أعضائهم، التي يجند فيها المُتجرون ضحاياهم عن طريق نشر إعلانات عبر الإنترنت يدعون فيها بتوفير فرص عمل عالية الأجر في بلدان أخرى. وعندما ينتقل الضحايا المجنون إلى الخارج وتتبدد أحلامهم في الحصول على فرص العمل، يكون الضحايا قد تكبدوا بالفعل تكلفة باهظة، وعندها يعرض المُتجرون عليهم، كبديل وحيد لسداد الديون التي تكبدوها بسبب الخداع، خيار بيع أعضائهم.⁽¹⁵⁾ وقد أفادت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) بتزايد معدلات تجنيد النساء ضحايا الاتجار في البرامج غير القانونية لتأجير الأرحام وبيع مواليدهن عبر الإنترنت

(8) المرجع نفسه، صفحة 127.

(9) مكتب الممثل الخاص والمنسق المعني بمكافحة الاتجار بالبشر التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإئتلاف التكنولوجيا ضد الاتجار، *Leveraging Innovation to Fight Trafficking in Human Beings: A Comprehensive Analysis of Technology Tools, Taking Stock of Technology Tools* (فيينا، أيار/مايو 2020)، صفحة 20.

(10) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مبادرة التعليم من أجل العدالة "النميطة 14: التكنولوجيا تيسر الاتجار بالأشخاص".

(11) Mark Latonero, Bronwyn Wex and Meredith Dank, *Technology and Labor Trafficking in a Network Society: General Overview, Emerging Innovations and Philippines Case Study*, (Los Angeles, University of Southern California, Annenberg Center on Communication Leadership and Policy, 2015).

(12) Europol Operations Directorate, "The challenges of countering human trafficking in the digital era", October 2020.

(13) *Technology and Labor Trafficking in a Network Society*, p. 36.

(14) مكتب الممثل الخاص والمنسق المعني بمكافحة الاتجار بالبشر التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإئتلاف التكنولوجيا ضد الاتجار، *Leveraging Innovation to Fight Trafficking in Human Beings: A Comprehensive Analysis of Technology Tools, Taking Stock of Technology Tools*، صفحة 15.

(15) المرجع نفسه، صفحة 18.

أيضاً، وفيها يتم إغراء الضحايا بعروض لشراء المواليد.⁽¹⁶⁾ ويستغل المُتجرون بشكل خاص حالات الضعف المحددة لهؤلاء الأفراد، حيث توجد حالات موقّعة لضحايا من المشردين أو الأشخاص الذين يعانون من إعاقات عقلية وجسدية أو الوالدة الوحيدة المعيلة لأطفال أو المسنين.⁽¹⁷⁾ وعلى الرغم من توثيق بعض الحالات لاستخدام الإعلانات عبر الإنترنت فيما يتعلق بالزواج القسري والصور، فإن تصنيف الضحايا وتجنيدهم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر شيوعاً في الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال.⁽¹⁸⁾ ولقد كان لجائحة كوفيد-19 دور تحفيزي في هذا الصدد بسبب زيادة استخدام الإنترنت، لا سيما شبكات التواصل الاجتماعي، مع ارتفاع معدلات الاستخدام بصورة خاصة بين الأطفال الذين أصبحوا عرضة لمخاطر التجنيد في حالات الاتجار، على سبيل المثال، من خلال مواقع ألعاب الفيديو عبر الإنترنت.⁽¹⁹⁾ وكثيراً ما يستخدم المُتجرون أيضاً أسلوب "الفتى العاشق" لإغواء الضحايا القصر لأغراض الاستغلال الجنسي.⁽²⁰⁾

2- أساليب السيطرة

16- ينص تعريف الجريمة في بروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص على استخدام "وسائل" لكي يكون لشخص ما سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ومن تلك الوسائل "التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا". وبالتوازي مع زيادة استخدام ووجود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتنا، يكيف المُتجرون أسلوب عملهم والأدوات التكنولوجية المستخدمة لكسب السيطرة على الضحايا والحفاظ عليها بسبل مختلفة، بما يتفق مع تعريف البروتوكول للجريمة.

17- ووردت تقارير عن قيام المُتجرين برصد سجلات هواتف ضحاياهم، إما يدوياً أو باستخدام برامج تجسس.⁽²¹⁾ ويمكن استخدام تطبيقات تتبع الموقع واستخدام أنظمة تحديد المواقع العالمية في الهواتف المحمولة لمعرفة موقع الضحية، بينما تتيح الكاميرات في الهواتف الذكية ومكالمات الفيديو في تطبيقات مثل "فيس تايم" و"واتساب" و"سكايب" للمُتجرين رؤية ضحاياهم وما حولهم. وتمنح التكنولوجيا المُتجرين القدرة على السيطرة على الضحايا عن بُعد في بعض الأحيان دون أن يلتفتوا بهم وجهاً لوجه أبداً.

18- وتتيح التكنولوجيا أيضاً أساليب نفسية للسيطرة على الضحايا عن طريق إثارة مشاعر الخوف واليأس لديهم. فعلى سبيل المثال، قد يستخدم المتجرون التهديدات والخداع كوسيلة للسيطرة في الحالات التي يتمكن فيها المُتجرون من الحصول على معلومات تضر بالضحية ويساومونهم عليها، مثل الصور العارية أو تسجيل الأفعال الجنسية على مقاطع فيديو ثم التهديد بتحميل هذا المحتوى على شبكة الإنترنت أو إرسالها إلى أقارب و/أو أصدقاء الضحية عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وتُستخدم هذه الطريقة، على سبيل المثال، في طريقة التجنيد

(16) *European Union Serious and Organised Crime Threat Assessment* (2021), p.73

(17) المرجع نفسه، صفحة 73.

(18) لا يرقى الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت في جميع الأوقات إلى مرتبة جريمة الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي، وهو يمثل جرائم مختلفة في العديد من الولايات القضائية. ومع ذلك، يمكن أن يشكل الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت اتجاراً بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي، وغالباً ما تُنتج مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال من خلال الاتجار. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن أجهزة إنفاذ القانون تستخدم نفس الأدوات والتحقيقات التكنولوجية لمكافحة كلتا الجريمتين، فقد أُشير إليهما في هذه الورقة رغم أن تركيزها ينصب على الاتجار بالأشخاص.

(19) انظر أيضاً اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (2020) بشأن الاتجار بالنساء والفتيات في سياق الهجرة العالمية (CEDAW/GC/38)، الفقرتان 36 و37.

(20) *European Union Serious and Organised Crime Threat Assessment* (2021), p.71

(21) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مبادرة التعليم من أجل العدالة "النمطة 14: التكنولوجيا تيسر الاتجار بالأشخاص".

بأسلوب "الفتى العاشق" التي يقوم المُتجرون من خلالها بمغازلة الضحايا والتفاعل معهم، ويطلبون منهم إرسال صور مثيرة ثم يستخدمونها لإكراههم على الاستغلال الجنسي. ويمكن استخدام أساليب الابتزاز هذه لإكراه الضحية على الاستغلال الجنسي، وكأداة ردع لمنع الضحية من تقديم شكوى إلى أجهزة إنفاذ القانون أو الهروب.⁽²²⁾

3- الاستغلال

19- تعمل التكنولوجيا كعامل مضاعف للقوة في حالات الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي، إذ تتيح تجنيد الضحايا وتسويقهم واستغلالهم على نطاق قد يكون واسعاً. وقد أصبح استخدام المواقع الشبكية للإعلان عن خدمات الضحايا الجنسية للعملاء سمة من السمات الأساسية لهذا النوع من الاستغلال،⁽²³⁾ وقد يتكرر استغلال الضحايا مراراً وتكراراً من خلال البث المباشر على العديد من المواقع الشبكية، ومشاهدة مقاطع الفيديو الخاصة بهم لمرات غير محدودة، وبيع خدماتهم للعديد من العملاء من خلال نفس الإعلان على مجموعة متعددة من المنصات. وفي هذا الصدد، تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تمكين المُتجرين من زيادة نطاق عملهم وأرباحهم إلى أقصى حد.⁽²⁴⁾

20- ويبدو أن استخدام الشبكة الخفية للإعلان عن ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي محدود حتى الآن. ومن أسباب ذلك ضرورة وصول المُتجرين إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور حتى يتمكنوا من تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وهو أمر يمكن القيام به على نحو أفضل عن طريق الشبكة الظاهرة حيث يمكن إخفاء الإعلان عن الخدمات الجنسية المستمدة من الاتجار بالأشخاص وسط عدد لا يحصى من الإعلانات المشروعة عن الخدمات الجنسية أو غيرها من الخدمات. ومن المرجح أن تستخدم الشبكات الخفية لمصالح متخصصة مثل إزالة الأعضاء أو الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت.⁽²⁵⁾

21- وفي حالة الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، غالباً ما تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حفظ المواد وتخزينها وإخفائها، بما في ذلك على الشبكات الخفية، إذ توفر التكنولوجيا للجناة درجة أكبر من إخفاء الهوية وتمكنهم من إخفاء المواد غير القانونية عن المحققين بصورة أفضل. وتستخدم الشبكة الخفية والشبكة الظاهرة كالتأهيل لتسويق المواد التي أنشئت من خلال الاتجار بالأشخاص وبيعها لجمهور عالمي.

22- وعلى الرغم من أن الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي يشكل غالبية حالات الاتجار المكتشفة للاستغلال عبر الإنترنت، يرى التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020 الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن الإنترنت يمكن استخدامه في الاتجار لأغراض الإجرام القسري، ويعرض سراً لحالة في الدانمرك قام فيها المُتجرون بتجنيد أشخاص لإجبارهم على ارتكاب جرائم احتيال في البيانات وسرقة الهوية، حيث مُنحو هويات مزيفة لشراء وتأجير المنتجات عن طريق إساءة استخدام معلومات بطاقات ائتمانية على مواقع شبكية، مستخدمين توقيعات رقمية بطريقة احتيالية لتقديم إقرارات ضريبية.⁽²⁶⁾

(22) انظر أيضاً p.3، "The challenges of countering human trafficking in the digital era"، Europol Operations Directorate.

(23) p.70، *European Union Serious and Organised Crime Threat Assessment* (2021).

(24) "The challenges of countering human trafficking in the digital era"، Europol Operations Directorate.

(25) مكتب الممثل الخاص والمنسق المعني بمكافحة الاتجار بالبشر التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإئتلاف التكنولوجيا ضد

الاتجار، *Leveraging Innovation to Fight Trafficking in Human Beings: A Comprehensive Analysis of*

Technology Tools, Taking Stock of Technology Tools، صفحة 15.

(26) *Global Report on Trafficking in Persons 2020*، p.122.

4- المعاملات المالية

- 23- من المحتمل إساءة استخدام التكنولوجيات في المدفوعات المالية التي تُجرى من خلال نظم الدفع عبر الإنترنت. ويمكن ترتيب عمليات تحويل المدفوعات من خلال استخدام تطبيقات تحويل الأموال.
- 24- وقد يزيد استخدام العملات المشفرة من السهولة التي يتمكن بها المُتجرون من استخدام الأموال وتلقيها وإخفائها ونقلها. ويمكن أن يساعد استخدام هذه العملات على غسل الأموال وأن يعين المجرمين على تجنب التعرض للتحقيق أو التوقيف من خلال حجب هويتهم والحد من الحاجة إلى حمل مبالغ نقدية كبيرة.⁽²⁷⁾ فعلى سبيل المثال، في قضية للاتجار بالجنس لوحق مرتكبها قضائياً في الولايات المتحدة الأمريكية، استخدم المتهم عملات البيتكوين لشراء مساحات إعلانية على الموقع الشبكي [backpage.com](http:// backpage.com) لبيع خدمات جنسية مستخدماً العديد من النساء اللاتي استغلن بعد تجنيدهن على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك".⁽²⁸⁾ وتساعد العملات المشفرة أيضاً على تجنب لوائح الامتثال الخاصة بغسل الأموال، وتوفر الفرصة لنقل الأموال عبر الحدود دون لفت انتباه المؤسسات المالية.⁽²⁹⁾ ومع ذلك، لا يمثل استخدام العملات المشفرة حتى الآن جزءاً كبيراً من المعاملات المالية في حالات الاتجار بالأشخاص عبر الإنترنت.⁽³⁰⁾

باء - استخدام التكنولوجيا الحديثة لمنع الاتجار بالأشخاص والتصدي له

- 25- المعلومات التكنولوجية مفيدة لأجهزة إنفاذ القانون نظراً لأنها تعزز القدرة على منع الاتجار بالأشخاص وكشفه والتحقيق فيه وملاحقة المتورطين فيه قضائياً. فعلى سبيل المثال، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون استخدام التكنولوجيا لتحديد هوية المُتجرين عن طريق الذكاء الاصطناعي وتطبيقات التتبع في البيانات لكشف المعاملات المشبوهة. وعلاوة على ذلك، يمكن للتكنولوجيا أن تسهل تسجيل المعلومات المرتبطة بالاتجار بالأشخاص وتخزينها وتحليلها وتبادلها.
- 26- ويعدّ عن إساءة استخدام التكنولوجيا لأغراض إجرامية في استغلال الأشخاص في قضايا الاتجار، توفر التكنولوجيا لأجهزة إنفاذ القانون طرائق لمنع الجريمة المنظمة وكشفها والتدخل فيها ومكافحتها. ومع ذلك، من المهم مراعاة الضمانات الكافية لحماية حقوق الإنسان وحقوق الخصوصية في تطبيق التكنولوجيا في جميع عمليات التحقيق. ومن الضروري أيضاً ضمان أن تكون أنشطة الاختراق والمنع التي تنفذها أجهزة إنفاذ القانون متناسبة وقانونية وخاضعة للمساءلة وضرورية. وهذا يتطلب وضع أطر رقابية قوية للتشريعات وفي مجال حقوق الإنسان.⁽³¹⁾
- 27- وتوضح الأمثلة الواردة أدناه الأدوات الحالية أو الواعدة، وتبين إمكانية استخدام التكنولوجيا في مجموعة من التطبيقات، رغم الحاجة إلى درجة معينة من اليقظة فيما يتعلق برصد فعاليتها الحقيقية ومساهماتها الإيجابية. ولا تهدف هذه الورقة إلى تقديم نظرة عامة شاملة على جميع النهج التكنولوجية والقائمة على البيانات المتاحة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بل تهدف إلى تقديم أمثلة للأدوات التكنولوجية الفعالة والمثيرة للاهتمام. ويوفر ائتلاف شركات التكنولوجيا التي تتعاون في مكافحة الاتجار بالأشخاص، والمعروف

(27) انظر A/CONF.234/11.

(28) *United States of America v. Anthony Donte Collier*, 932 F.3d 1067 (8th Cir. 2019).

(29) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مبادرة التعليم من أجل العدالة "النمطية 14: التكنولوجيا تيسر الاتجار بالأشخاص".

(30) Europol Operations Directorate, "The challenges of countering human trafficking in the digital era", p.4.

(31) UNODC, *Darknet Cybercrime Threat to South-East Asia 2020*, p.3.

باسم "انتلاف التكنولوجيا ضد الاتجار"، مزيداً من المعلومات والتفاصيل حول مئات الأدوات التكنولوجية المختلفة التي أنشئت حتى الآن لمكافحة أشكال الاستغلال المتنوعة.⁽³²⁾

1- تطبيقات الهواتف الذكية

28- من بين الأدوات التكنولوجية المختلفة المستخدمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أنشئت تطبيقات متعددة ومتنوعة على مدى العقد الماضي لمنع ومكافحة الاتجار لأغراض العمل القسري. فعلى سبيل المثال، تستهدف بعض التطبيقات فرادى المستهلكين بالتشجيع، مثلاً، على الاستهلاك الملتزم بالمعايير الأخلاقية من خلال تمكين المستهلكين من اختيار منتجات تخلو عملية إنتاجها من التورط في أنشطة الاتجار بالأشخاص وذلك من خلال تصنيف الموردين ومقدمي الخدمات وتوفير معلومات عن مخاطر الاتجار، في حين تدعم بعض التطبيقات العمال المهاجرين من خلال توفير معلومات عن عمل وكالات التوظيف، بما في ذلك ما إذا كانت مشتبهاً في تورطها في الاتجار بالبشر، وتتيح تطبيقات أخرى للموظفين إمكانية الإبلاغ عن الاتجار في سلاسل التوريد.⁽³³⁾ ويساعد أحد هذه التطبيقات والمواقع الشبكية، وهو Contratados.org،⁽³⁴⁾ العمال في العثور على فرصة عمل، وتقييم أصحاب العمل، والحصول على معلومات عن المواضيع ذات الصلة، مثل جائحة كوفيد-19، وطلب الدعم.

29- وعلى الرغم من أن بعض الباحثين أبرزوا أهمية الأساليب والنتائج المبتكرة، مثل تعزيز الاتصال من خلال شبكات الأقران الأفقية، مما يساهم في عملية صنع قرارات أكثر استنارة،⁽³⁵⁾ فإن آخرين أوصوا بتوخي الحذر عند استخدام وتقييم تطبيقات مكافحة الاتجار بالأشخاص لغرض الاستغلال في العمل، مستشهدين في ذلك، على سبيل المثال، بالمنهجيات الغامضة التي تستخدم في تصنيف الصناعات المسؤولة عن العمل القسري واستخدام معلومات قديمة أو متناقضة أو غير كاملة.⁽³⁶⁾ وجرى التأكيد أيضاً على أن التطبيقات التي تمكن الموظفين من الإبلاغ عن العمل القسري في سلاسل التوريد وظروف عملهم قد تضر بنفس العمال الذين تستهدف حمايتهم، وذلك من خلال جمع البيانات الشخصية وكشفها.⁽³⁷⁾ وأخيراً، ينتقد البعض الواقع بانتقال المسؤولية عن كشف الاتجار بالأشخاص والقضاء على الاستغلال من الدولة إلى فرادى المستهلكين.⁽³⁸⁾ ولا يمكن لهذه الأدوات التكنولوجية أن تعالج الأسباب الهيكلية والعميقة للاتجار من أجل الاستغلال في العمل. وبشكل عام، يتميز العديد من هذه التطبيقات بإمكانات جيدة، ولكن يبدو أن البعض منها لا يوفر سوى فوائد محدودة وينطوي على مجموعة من المشاكل.⁽³⁹⁾

(32) لمزيد من المعلومات، انظر: www.techagainsttrafficking.org.

(33) انظر الوصف المفصل لعمل هذه التطبيقات في المنشور التالي: Stephanie Limoncelli, "There's an app for that? Ethical consumption in the fight against trafficking for labour exploitation", *Anti-Trafficking Review*, issue 14, 2020, pp. 33-46.

(34) يمكن الاطلاع على تحليل مثير للاهتمام لعمل الموقع الشبكي contratados.org في المنشور التالي: Annie Isabel Fukushima, "Witnessing in a time of homeland futurities", *Anti-Trafficking Review*, issue 14, 2020, pp. 67-81.

(35) *Technology and Labor Trafficking in a Network Society*, p. iv.

(36) "There's an app for that? Ethical consumption in the fight against trafficking for labour exploitation", *Anti-Trafficking Review*, issue 14, 2020.

(37) L. Berg, B. Farbenblum, and A. Kintominas, "Addressing exploitation in supply chains: Is technology a game changer for worker voice?", *Anti-Trafficking Review*, issue 14, 2020, p.63.

(38) "There's an app for that? Ethical consumption in the fight against trafficking for labour exploitation", *Anti-Trafficking Review*, issue 14, 2020.

(39) المرجع نفسه.

2- تحليلات البيانات وتقنية سلسلة الكتل

30- من أجل تحديد مخاطر الاتجار بالبشر بشكل أفضل، تستخدم الشركات أيضاً تقنية سلسلة الكتل (blockchain) التي تسمح بتتبع إنتاج السلع من مصدرها إلى وجهتها النهائية من أجل زيادة الشفافية والمساعدة في توخي العناية الواجبة.⁽⁴⁰⁾ فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام تحليلات البيانات لرصد وتحديد الاتجار بغرض الاستغلال في العمل في سلاسل التوريد العالمية. فعلى سبيل المثال، تشغل المنظمة غير الحكومية المسماة Made in a Free World (صُنع في عالم حر) زمة برمجيات تسمى FRDM لدعم الشركات في تحليل سلاسل التوريد الخاصة بها بحثاً عن دليل على الاتجار بالعمال وتقييم مخاطر الاتجار بالموردين والمواد كميًا.⁽⁴¹⁾ وتقوم المنظمة بذلك من خلال "الزواحف الشبكية" الآلية التعلّم، وهي عملية آلية لفحص كميات هائلة من المواقع الشبكية للعثور على المعلومات وحفظ محتواها.

3- بيانات "التجزئة" (Hashes) وتجميع البيانات وتبادل المعلومات

31- ساهمت الابتكارات في الأساليب والتقنيات التكنولوجية، مثل تقنية PhotoDNA (التي تساعد على إيجاد صور استغلال الأطفال وإزالتها) وقواعد البيانات، في تحسين عمليات الاستدلال العلمي الجنائي لتعزيز التحقيقات في قضايا الاتجار بالأشخاص لغرض الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال.

32- وتقنية PhotoDNA أداة تكنولوجية طورتها مايكروسوفت في عام 2009، وأهدتها إلى المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين في الولايات المتحدة (NCMEC). ويتلقى المركز تقارير عن المواد التي يشتبه في أنها اعتداء جنسي على الأطفال من شركات تكنولوجية مثل "فيسبوك" و"إنستغرام" و"غوغل"، وبمجرد تأكيد الصورة على أنها مادة اعتداء جنسي على الأطفال، تُنشأ بيانات "تجزئة" (hash)، وهي عبارة عن سلسلة من الأحرف والأرقام التي تشكل بصمة رقمية فريدة لتلك الصورة، على أساس تحليل تفاصيل الصورة. وتتعد كل صورة بيانات التجزئة الخاصة بها. وتُستخدم بيانات التجزئة بعد ذلك بواسطة مزودي خدمة الإنترنت وشركات وسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدم تقنية PhotoDNA بشكل استباقي على خوادمها لحظر محتوى إساءة معاملة الأطفال المعروف والمتحقق منه.

33- وفي عام 2020 وحده، تلقى المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين 21,7 مليون بلاغ عن صور ومقاطع فيديو تصور اعتداءً جنسياً على الأطفال من خلال منصة الإبلاغ التابعة للمركز CyberTipline،⁽⁴²⁾ وأنشئت لاحقاً بيانات تجزئة (بصمات رقمية) لصور الاستغلال. ويجسد هذا الرقم زيادة قدرها 28 في المائة في عدد البلاغات مقارنةً بالعام السابق. وتعمل قاعدة البيانات، التي يجري توسيعها باستمرار، كمستودع مركزي لمواد الاعتداء على الأطفال وكآلية للإبلاغ. وباستخدام تقنية PhotoDNA والأدوات التكنولوجية الأخرى والبيانات المفتوحة المصدر، يجمع المركز المعلومات ويُحلل الأصل الجغرافي للمحتوى من أجل إبلاغ أجهزة إنفاذ القانون به. وتساعد برمجيات تكامل البيانات في فرز هذه الملايين من البلاغات واستخراج المعلومات منها لتحديد الضحايا الأطفال وإنقاذهم بشكل أسرع مما يمكن للبشر القيام به.⁽⁴³⁾ وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن منصة CyberTipline، من خلال تقنية PhotoDNA، وظيفة "تنظيف"، حيث يقوم محللو المركز بإبلاغ مقدمي خدمات الاستضافة بالصور ومقاطع الفيديو وغيرها من الملفات

(40) Issue brief, No. 7 (2017), p. 4

(41) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي: <https://app.frdm.co/>. انظر أيضاً الإشارة الواردة في *Technology and Labor Trafficking in a Network Society, 2015, p. 3*

(42) توجد آليات وخطوط إبلاغ مماثلة لدى بلدان أخرى، مثل منصة Cybertip.ca في كندا.

(43) انظر: www.youtube.com/watch?v=h29rt8QV1Ko للحصول على شرح مفصل.

المرتبطة بالاعتداء الجنسي على الأطفال، بما في ذلك تلك الناتجة عن الاتجار بالأطفال، من أجل إزالتها من شبكة الإنترنت ومنع الاستمرار في نشرها، في محاولة لتجنب تكرار الإيذاء. وعلاوة على ذلك، يسهم جمع البيانات على النحو المذكور في إرشاد سياسات مكافحة إساءة معاملة الأطفال والاتجار بهم وجهود الوقاية ذات الصلة. وقد شكلت مؤخراً مؤسسة Internet Watch Foundation (مؤسسة رصد الإنترنت)، وهي مؤسسة خيرية مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وتعمل على المستوى الدولي، فرقة عمل لتقييم وإنشاء بيانات تجزئة للمواد المماثلة.

34- ولقد أثبتت هذه التكنولوجيا أنها فعالة للغاية وتوفر مجموعة من المزايا. وهي لا تحلل وتفهم محتوى الملفات الشخصية على "فيسبوك" وصور "إنستغرام" والمنصات التي تفحصها، ولكنها تستطيع فقط اكتشاف بيانات التجزئة الموجودة بالفعل في قاعدة البيانات. ونتيجة لذلك، تُستخدم هذه التكنولوجيا لمنع تحميل أو تنزيل مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، دون التدخل في خصوصية العملاء. وحتى الآن، تمثل الصور المستخدمة لتشكيل مجموعة بيانات التجزئة (hashset) نقطة البداية للتحقيقات وتحديد هوية الضحايا. علاوة على ذلك، فهي تساعد المحللين والمحققين بشكل أساسي في فرز الحالات ذات الأولوية العالية والمحتوى الجديد مقابل المحتوى الأقل خطورة، مثل الصور التي مضت عقود على التقاطها. وقد ساعدت بالفعل في الكشف والإبلاغ عن الملايين من صور الاستغلال الجنسي للأطفال، بما في ذلك المحتوى الذي جرى إنشاؤه من خلال الاتجار بالأطفال. وأخيراً، تقلل مجموعة بيانات التجزئة أيضاً من مقدار تعرض المحللين والمحققين للصور الحقيقية وتحد من مخاطر التعرض لصدمة ثانوية.

35- وقد أنشئت قواعد بيانات أخرى مماثلة للإبلاغ عن الاعتداء الجنسي على الأطفال لأغراض التحقيق من خلال استخدام قيم مجتزأة (hash values) فريدة، مثل قاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

36- وتطبق أيضاً منظمة بولاريس (Polaris) الأمريكية غير الحكومية، التي تستضيف المركز الوطني للموارد المتعلقة بالاتجار بالبشر، تحليلات لقاعدة بيانات المكالمات الواردة على خطها الساخن الوطني. ومن خلال برنامج خاص، يمكن لمنظمة بولاريس استخدام تقنيات رسم الخرائط للتنبؤ بالمواقع الجغرافية المحتملة للمكالمات الواردة إلى الخط الساخن الوطني بخصوص الاتجار.⁽⁴⁴⁾ وفي عام 2020، دخلت بولاريس في شراكة مع PayPal (باي بال)، وهي شركة كبرى تدير نظاماً للمدفوعات عبر الإنترنت، بغرض تشكيل وحدة استخبارات مالية بدعم مالي وفني من "باي بال"، وذلك لاستفادة من المعلومات الاستخباراتية المستمدة من الخط الساخن ومصادر أخرى لاعتراض التدفقات النقدية الناشئة عن الاتجار بالأشخاص وتمكين الملاحقة القضائية عن الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال.⁽⁴⁵⁾ ولذلك، يمكن لتحليلات قواعد البيانات أن تخدم مجموعة واسعة من التطبيقات.

37- ويعد الموقع الشبكي للإبلاغ المسمى "Stop Child Abuse – Trace an Object" التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) مثلاً فعلياً آخر مثيراً للاهتمام لتطبيق التكنولوجيا في مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال. وهو يتيح للجمهور فرصة المساهمة في التحقيقات من خلال التعرف على الأغراض المأخوذة من خلفية صور المواد الجنسية الصريحة التي تتطوي على قُصُر وغيرها من الملفات المرتبطة بهذه الجريمة. وهذه هي أداة الملاذ الأخير التي تستخدمها اليوروبول عندما تعجز أساليب التحقيق الأخرى في التعرف على هوية هذه الصور، إذ أنها تلتزم بمساعدة عموم الجمهور عندما تخفق الوسائل الأخرى.

(44) *Technology and Labor Trafficking in a Network Society*, p.3

(45) للمزيد من المعلومات، انظر:

<https://polarisproject.org/press-releases/paypal-polaris-join-forces-to-fight-human-trafficking/>

4- الذكاء الاصطناعي وأدوات التعرف على الوجه

38- تهتم أجهزة إنفاذ القانون بشكل متزايد بالتطبيق الشامل للتكنولوجيا لاعتراض شبكات الاتجار والتحقيق بشأنها والاستفادة الكاملة من التكنولوجيات الجديدة والمتطورة، من قبيل نظم الذكاء الاصطناعي وقدرات الاستدلال الجنائي الرقمي، لتعزيز التحقيقات الجنائية في قضايا الاتجار. وقد سلط الضوء مؤخراً على إمكانات التكنولوجيا في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي عقد في كيوتو، إذ ورد في التقرير النهائي للمؤتمر أن "التكنولوجيا السحابية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي يُمكن أن تحسن القرارات التقنية من أجل تعزيز فعالية وتنسيق التدابير المتخذة على صعيد السياسات العامة من أجل التصدي للاتجار بالأشخاص على المستوى الوطني والدولي".⁽⁴⁶⁾

39- ويتواصل استكشاف قوة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي على نحو متزايد من أجل الاستفادة منها في تدابير التصدي للجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص.⁽⁴⁷⁾ ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد على نطاق واسع في القدرة على التنبؤ والاستنتاج دون تدخل بشري من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية من مصادر متعددة وتحليلها باستخدام خوارزميات، مثل خوارزميات التعلم الآلي التي تمكن من التعرف على الوجوه.

40- وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن الذكاء الاصطناعي يشكل أداة ناجعة على نحو متزايد لمنع وتعقب غسل العائدات المتأتية من أنشطة الاتجار غير المشروع. فعلى غرار الخوارزميات التي تساعد تجار التجزئة عبر الإنترنت على استهداف الزبائن، يمكن لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي أن تدعم سياسات لتوخي العناية الواجبة أكثر تبصراً بالنشاط الإجرامي من خلال تفسير علاماته الدالة عليه وتحليل كميات هائلة من البيانات.⁽⁴⁸⁾

41- بيد أن قدرة الذكاء الاصطناعي غالباً ما تبدو في المرحلة الراهنة ناقصة وغير موثوقة. فعلى سبيل المثال، كان هناك العديد من الحالات التي أظهرت فيها تقنية التعرف على الوجوه التي تعمل بالذكاء الاصطناعي تحيزاً عنصرياً أو جنسانياً وحددت هوية الأهداف بشكل غير دقيق.⁽⁴⁹⁾ فقد ربط برنامج أمازون السحابي Rekognition على سبيل الخطأ، في اختبار أجراه له الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، 28 عضواً في كونغرس الولايات المتحدة بأفراد مدرجين على قاعدة بيانات صور الموقوفين.⁽⁵⁰⁾ وتستخدم بعض أجهزة إنفاذ القانون بالفعل تكنولوجيا التعرف على الوجوه لتحديد هوية المشتبه بهم بشكل أسرع وفي مجموعة متنوعة من العمليات، غير أن العواقب المترتبة على الخطأ في تحديد الهوية المتحيز عنصرياً أو جنسانياً وغيره من الأخطاء قد تكون مدمرة لفئات معينة مثل الأقليات وذوي البشرة السمراء والنساء والمهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة. ومن ثم، يجب استخدام هذه التكنولوجيا ضمن إطار من الضمانات والرقابة الصارمة، وفي ظل تدخل وإشراف بشريين لحذف عمليات تحديد الهوية الخاطئة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه في حالة إساءة استخدامها، يمكن أن تؤدي هذه التكنولوجيا إلى ضروب من المراقبة الحكومية التعسفية والتلاعب المؤسسي والقضاء على الخصوصية.⁽⁵¹⁾

(46) A/CONF.234/16، الفقرة 192 (ز).

(47) CTOC/COP/WG.7/2020/3، الفقرة 27.

(48) A/CONF.234/11، الفقرة 62.

(49) انظر، على سبيل المثال، Joy Buolamwini and Timnit Gebru، "Gender shades: intersectional accuracy disparities in commercial gender classification"، in *Proceedings of Machine Learning Research* (2018)، and James Manyika، Jake Silberg and Brittany Presten، "What do we do about the biases in AI؟"، *Harvard Business Review*، 25 October 2019.

(50) American Civil Liberties Union، "Amazon's face recognition falsely matched 28 members of Congress with mugshots"، report، 26 July 2018.

(51) CTOC/COP/WG.3/2020/3، الفقرتان 62 و63.

5- استراتيجيات وتقنيات التحقيق

42- اضطلع المحققون منذ فترة طويلة بعمليات في الفضاء السيبراني، بما في ذلك عمليات مشتركة معقدة وتحقيقات سرية. وفي بعض الحالات، استخدمت أجهزة إنفاذ القانون مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإعلانية على شبكة الإنترنت في عمليات تمويهية للقبض على المشتبه بهم.⁽⁵²⁾ وتتخذ العمليات والمراقبة في كل من الشبكة الظاهرة والشبكات الخفية، حيث يقوم موظفو إنفاذ القانون برصد الأنشطة غير القانونية باستخدام الزواحف الشبكية، من خلال زيارة كميات كبيرة من المواقع الشبكية وحفظ محتواها، وتقنيات استخلاص البيانات، عن طريق استخراج المعلومات ذات الصلة من ذلك المحتوى لغرض تحليل البيانات.⁽⁵³⁾ ومع ذلك، ونظراً للقدرة الكبيرة على إخفاء الهوية التي توفرها الشبكة الخفية، فمن الصعب ربط الأنشطة المستبانة بولايات قضائية وحدود جغرافية محددة. وتحدد أحياناً هوية البلدان التي يعمل فيها المجرمون في مرحلة لاحقة من الإجراءات الجنائية أثناء التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا محددة.⁽⁵⁴⁾

43- ويمكن أن تشكل الأدوات القائمة على التكنولوجيا عناصر ابتكارية لأساليب تحقيق خاصة ومداخل مفيدة للتصدي للتهديدات المتصلة بالجريمة، مثل الاتجار بالأشخاص. ومع ذلك، هناك حاجة إلى توخي الحذر في تطبيق هذه الأدوات لضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي وتجنب العواقب غير المقصودة. ويكتسب هذا الأمر أهمية بالغة بالنظر إلى أن العديد من التكنولوجيات الحالية والمقبلة قد تكون لها آثار خطيرة على الخصوصية الشخصية والحريات المدنية. وقد تكون للاستخدام الواسع النطاق للنظم البيومترية ونظم جمع البيانات آثار مدمرة على الخصوصية في حالة غياب أو ضعف تدابير المراقبة والإشراف.⁽⁵⁵⁾ ولذلك، ينبغي أن يقتصر إجراء عمليات إنفاذ القانون، لا سيما على شبكة الإنترنت الخفية، على المسؤولين المتخصصين والمدربين تدريباً عالياً الذين يعملون بالامتثال الكامل لحقوق الإنسان والحق في الخصوصية.⁽⁵⁶⁾

6- علم الاستدلال الجنائي الرقمي

44- قد يحصل المحققون على كم هائل من الأدلة من الهواتف الذكية والحواسيب والأجهزة اللوحية والأقراص الصلبة الخارجية وأي جهاز مزود بذاكرة رقمية. ويمكن جمع منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، مثل الصور ومقاطع الفيديو والمعلومات الخاصة بجهات الاتصال والمواقع، ويمكن الحصول على البصمات الرقمية، بما في ذلك تاريخ التصفح على الحواسيب الشخصية وعناوين بروتوكول الإنترنت.⁽⁵⁷⁾ ويمكن الحصول على مكونات الشبكات وأجهزة مثل أجهزة التوجيه والحوادم بغرض استخراج المحتوى و/أو البيانات الوصفية، بما في ذلك ما يتعلق بهوية المستخدمين وموقعهم، والمعاملات، ومرسلي ومستقبلي الاتصالات السلوكية واللاسلكية والاتصالات الإلكترونية. وقد تساعد البيانات الوصفية أجهزة إنفاذ القانون على تحديد التواريخ التي

(52) انظر، UNODC, *Evidential Issues in Trafficking in Persons Cases: Case Digest* (Vienna, 2017), p. 131.

(53) UNODC, *Darknet Cybercrime Threat to South-East Asia 2020*, p.19.

(54) المرجع نفسه، صفحة 15.

(55) انظر A/CONF.234/11.

(56) المرجع نفسه، صفحة 3.

(57) European Migration Network, "The use of social media in the fight against migrant smuggling".

جرى فيها التقاط الصور وارتكاب الجرائم. ويمكن أيضاً استخدام البيانات المتعلقة بالصور والوسم الجغرافي لتحديد المواقع التي وقعت فيها أحداث ذات أهمية.⁽⁵⁸⁾

7- التكنولوجيا في إجراءات العدالة الجنائية

45- لقد كان لجائحة كوفيد-19 تأثير عميق على الطريقة التي تعمل بها نظم العدالة الجنائية، إذ سرعت وتيرة التغيير في العديد من النواحي، وأدت إلى تعزيز تطبيق التكنولوجيات وتطوير استراتيجيات للعدالة الجنائية قائمة على التكنولوجيا.

46- وسلط الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي، على سبيل المثال، الضوء على الرقمنة المستمرة لجهود التعاون القضائي، وشجع الدول على الاستفادة من التكنولوجيا في ميدان التعاون الدولي للتصدي للتحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو بصورة أكثر تواتراً في مجال المساعدة القانونية المتبادلة، واستخدام التوقيعات الإلكترونية وقبولها. ولاحظ الفريق العامل أن الزيادة في إرسال طلبات التعاون الدولي إلكترونياً بسبب الجائحة أثبتت إمكانية إرسال تلك الطلبات والرد عليها بطريقة مأمونة وسريعة ومرنة وسليمة باستخدام الوسائل الإلكترونية.⁽⁵⁹⁾

47- وعلاوة على ذلك، واستجابة للجائحة وما نتج عنها من قيود على الحركة، يمكن الآن تنفيذ إجراءات معينة عبر الإنترنت بعد أن كان تنفيذها يستلزم الوجود الفعلي في المحاكم. وإضافة إلى ذلك، نُشرت تكنولوجيا جديدة لضمان استمرارية عمل منظومة العدالة الجنائية، بما في ذلك منصات الفيديو التي تمكن الأطراف في جلسات المحاكمة الجنائية من المشاركة عن بُعد، وتمكن القضاة من عقد جلسات آمنة.⁽⁶⁰⁾ ويسهل هذا ضمان استمرارية تدابير العدالة الجنائية، ويحسن الوصول إلى العدالة، رغم المخاوف التي أثرت بشأن أمن المعلومات المتبادلة عبر تلك الوسائل، وكذلك الحاجة إلى موازنة التشريعات الوطنية مع هذه التطورات.⁽⁶¹⁾

48- وبموجب المادة 24 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تلتزم الدول الأطراف بحماية الشهود في الدعاوى الجنائية، وذلك من خلال وضع قواعد خاصة بالأدلة تتيح الإدلاء بالشهادة على نحو يكفل سلامة الشاهد، كالسماح مثلاً بالإدلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات. وتوجد عدة ممارسات يسمح فيها للشهود بالإدلاء بشهاداتهم عن بعد من خلال وصلات الفيديو أو غير ذلك من نظم التداول الصوتي. ولقد أثبتت هذه الممارسات فائدتها بشكل خاص خلال فترة تشي جائحة كوفيد-19. ويمكن أيضاً تطبيق الإجراءات في شتى مراحل الإجراءات الجنائية، بما في ذلك جلسات الاحتجاز، وجلسات الحضور الأولى، والجلسات التمهيديّة، وجلسات إصدار الأحكام.⁽⁶²⁾

49- وعلاوة على ذلك، فإن استخدام الأدلة المتحصل عليها بالاتصال الحاسوبي والبصمات الرقمية، على النحو المذكور أعلاه، قد يدعم عمليات الإدلاء بالشهادة في الإجراءات الجنائية. ويجب استيفاء المتطلبات

(58) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مبادرة التعليم من أجل العدالة "النميطة 4: مدخل إلى علم الاستدلال الجنائي الرقمي" و"النميطة 6: علم الاستدلال الجنائي الرقمي والتحقيق في الجريمة السيبرانية التقنية".

(59) CTOC/COP/WG.3/2021/3، الفقرة 3 (ب) و(ز).

(60) United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, "New tech will help keep the criminal justice system moving during COVID-19 pandemic", press release, 30 April 2020.

(61) CTOC/COP/WG.3/2021/3، الفقرتان 22 و23.

(62) CTOC/COP/WG.7/2020/3، الفقرة 37.

القانونية والتقنية لضمان مقبولية هذه الأدلة الرقمية في أي محكمة قانونية، وقد تختلف المتطلبات من الناحية العملية على المستوى الوطني.⁽⁶³⁾

50- وقد استبينت بعض الممارسات المشجعة في الآونة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، في دعوى قضائية للاتجار بالأشخاص أقيمت في النمسا عام 2018 والتي تم فيها الاتجار بعشرين امرأة من جمهورية فنزويلا البوليفارية من خلال استخدام "إنستغرام" و"واتساب" و"فيسبوك"، استُخدمت الأدلة الرقمية لتفاعلاتهن مع المُتجرين في ملاحقة وإدانة الجناة الستة بنجاح.⁽⁶⁴⁾ ومكنت الأدلة الرقمية في هذه القضية مسؤولي إنفاذ القانون من توثيق ساعات عمل الضحايا، وظروف عملهن، والتهديدات التي تعرضن لها، والإجراءات اللوجستية لعملية تقييلهن، ودخلهن اليومي، والسيطرة المستمرة عليهن وإساءة معاملتهن. ولم تُستخدم الأدلة الرقمية التي جرى جمعها، رغم ضخامة حجمها، إلا لتأييد شهادات الضحايا، ولم يكن من الممكن أن تحل محلها.

8- تسخير التكنولوجيا لفائدة ضحايا الاتجار بالأشخاص

51- طُورت مجموعة كبيرة من الأدوات القائمة على التكنولوجيا لتحديد هوية الضحايا أو دعمهم، ومنها التطبيقات التي تسمح للعاملين في مجال التوعية بإجراء مقابلات مع الضحايا المحتملين بلغات مختلفة أو تسمح لمنصات التعلم الإلكتروني بتعليم الناجين مهارات وظيفية جديدة. وفي سياق استغلال العمالة، بالإضافة إلى التطبيقات المذكورة أعلاه، تُستخدم الحلول التكنولوجية القائمة على الدراسات الاستقصائية عبر الإنترنت والتطبيقات التي تعمل بالصوت لإشراك العمال على نطاق واسع في طلب معلومات حول الممارسات الاستغلالية المحتملة في سلاسل التوريد.⁽⁶⁵⁾ ومن خلال شراكة مع شركة "آي بي إم" والمنظمة الكولومبية غير الحكومية "Pasos Libres" (باسوس ليبريس)، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في السنوات الأخيرة ست مسابقات للابتكار التقني من أجل مكافحة الاستغلال (datajams against exploitation) يتنافس الطلاب من خلالها عبر الإنترنت على تطوير حلول قائمة على التكنولوجيا لتحديد هوية ضحايا الاتجار بالأشخاص وحمايتهم ودعم الملاحقة القضائية لمرتكبي الجريمة.

9- التحديات واعتبارات حقوق الإنسان

52- تتطلب الاعتبارات المتعلقة بمقبولية الأدلة الجنائية الرقمية فهماً شاملاً للقانون الجنائي وقانون الخصوصية وقانون حقوق الإنسان وسياسات حماية البيانات وقنوات المساعدة القانونية المتبادلة. وفي سياق التحقيقات الجنائية، من الضروري أن تضمن تكنولوجيات تتبع المواقع وجمع البيانات والمراقبة الاتساق مع معايير حقوق الإنسان والانتصاف والمساءلة والشفافية.⁽⁶⁶⁾ وينبغي تخزين البيانات الحساسة والشخصية بشكل آمن وقصر الوصول إليها على الأشخاص المصرح لهم فقط. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتوافق تبادل البيانات عبر الحدود بين الأجهزة مع الأطر القانونية الوطنية والدولية، مع مراعاة معايير الخصوصية والسرية.⁽⁶⁷⁾

(63) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مبادرة التعليم من أجل العدالة "النميطة 6: علم الاستدلال الجنائي الرقمي والتحقيق في الجريمة السيبرانية التقنية".

(64) انظر التفاصيل المتعلقة باستخدام الأدلة الرقمية في قضية الاتجار الواردة في المنشور التالي: Isabella Chen and Celeste Tortosa, "The use of digital evidence in human trafficking investigations", *Anti-Trafficking Review*, issue 14, 2020, pp. 122–124.

(65) Issue brief, No. 7 (2017), p. 4.

(66) انظر أيضاً مفاوضات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (جنيف، 2011).

(67) Lisa Rende Taylor and Mark Latonero, *Updated Guide to Ethics and Human Rights in Counter-Trafficking: Ethical Standards for Counter-Trafficking Research and Programming* (Bangkok, 2018).

وإضافة إلى ذلك، ينبغي ضمان ورصد الخصوصية الرقمية للمشتبه بهم والمتهمين والتأكد من وجود ما يكفي من الضمانات والمعايير التي تلتزم بها أجهزة إنفاذ القانون عند الحصول على كلمات مرور الهواتف الذكية أو الحواسيب وفك تشفير تطبيقات المراسلة التابعة للقطاع الخاص.⁽⁶⁸⁾

53- ويتطلب تبادل الأدلة الإلكترونية عبر الحدود خبرة في جمع هذه الأدلة وحفظها وتبادلها. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري موائمة التحقيقات في الجرائم السيبرانية وممارسات الاستدلال الجنائي الرقمي في هذا النوع من التحقيقات التي تشمل عدة ولايات قضائية.⁽⁶⁹⁾ ولذلك، قد يكون لاستخدام الأدلة الرقمية، وإن كان لا يزال محدوداً، أهمية بالغة في العديد من الإجراءات الجنائية المرتبطة بالاتجار بالأشخاص، ولكنه يتطلب تعزيزاً كبيراً لقدرات جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى جانب تغييرات تشريعية في بعض الولايات القضائية.

جيم - توصيات الفريق العامل السابقة بشأن المواضيع ذات الصلة

54- وضع الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص حتى الآن ما يزيد عن 250 توصية تسدي المشورة للدول الأطراف بشأن تنفيذ البروتوكول.

55- وقبل الدورة الحالية، اعتمد الفريق العامل عدداً قليلاً جداً من التوصيات بشأن استخدام التكنولوجيا على وجه التحديد، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لمنع الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيه.

56- وعند دراسة الإجراءات العملية الرامية إلى معالجة التكنولوجيات الناشئة، شددت التوصيات السابقة للفريق العامل على أنه ينبغي للدول الأطراف ما يلي:

(أ) استخدام تكنولوجيات جديدة من أجل التوعية بجرائم الاتجار بالأشخاص من خلال تنفيذ أنشطة، مثل التعليم الافتراضي، بحيث تصل إلى قاعدة جماهيرية أوسع وتزيد من فرص تبادل الممارسات الجيدة؛⁽⁷⁰⁾

(ب) النظر في إمكانية تنفيذ تدابير تحظر القيام، من خلال أي وسيلة من وسائل الاتصال، بنشر إعلانات أو دعايات تعزز استغلال الأشخاص، ولا سيما الأطفال، وخاصة استغلالهم جنسياً، من أجل منع الاتجار بالأشخاص ومحاربة الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تعضد اللامساواة بين الجنسين والتمييز ضد النساء؛⁽⁷¹⁾

(ج) مراعاة وجود طرائق جديدة للإيقاع بالأشخاص للاتجار بهم واتخاذ تدابير لتنظيم حملات توعية محددة الهدف ودورات تدريب متخصص لموظفي أجهزة إنفاذ القانون واختصاصيي العدالة الجنائية على أمور مثل استخدام المُتجَرِّين للإنترنت، خصوصاً في الإيقاع بالأطفال؛⁽⁷²⁾

(د) النظر في دور التكنولوجيا الحديثة والبيانات في منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك خلال مهلة التفكير والتعافي؛ وسوف يُنظر أثناء اجتماع مقبل للفريق العامل في كيفية تحديد الدول للضحايا وفي استخدامها للعائدات المصادرة من الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.⁽⁷³⁾

(68) انظر تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، Encryption and anonymity follow-up، report، ورقة بحثية، حزيران/يونيه 2018.

(69) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والرابطة الدولية للمدعين العامين، Practical Guide for Requesting Electronic Evidence across Borders (الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود)، (فيينا، 2019).

(70) CTOC/COP/WG.4/2011/8، الفقرة 38.

(71) المرجع نفسه، الفقرة 33.

(72) CTOC/COP/WG.4/2013/5، الفقرة 33.

(73) CTOC/COP/WG.4/2018/3، الفقرة 7.

57- وفي الخلاصة الوافية التي أعدتها الأمانة⁽⁷⁴⁾ والتي تحتوي على فهرس للتوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص في اجتماعاته العشرة الأولى، يمكن الاطلاع على توجيهات وثيقة الصلة بالمواضيع التالية: نظام العدالة الجنائية، والتحقيقات، وتبادل المعلومات، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والتعاون الدولي، والمساعدة القانونية المتبادلة، والقطاع الخاص.

رابعاً - أدوات أساسية وموارد موصى بها

التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020

58- يصف التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولا سيما الفصل الخامس منه (استخدام المُتجرّين للإنترنت)، الخطوات المختلفة لعملية الاتجار بالأشخاص التي تحدث عبر الإنترنت.

الموجز رقم 7 (2019) بشأن الاتجار بالبشر والتكنولوجيا: الاتجاهات والتحديات والفرص الذي أعده فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص

59- في عام 2019، أصدر فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص موجزاً يسلط الضوء على كيفية إساءة المُتجرّين استخدام التكنولوجيا وكيفية تأثير ذلك على الضحايا. ويصف الموجز كيفية استخدام التكنولوجيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص مع إيلاء الاهتمام للاعتبارات الأخلاقية وحماية البيانات.

بوابة المعارف الخاصة بالاتجار بالأشخاص وقاعدة بيانات السوابق القضائية

60- تعتبر بوابة المعارف الخاصة بالاتجار بالأشخاص عنصراً أساسياً في بوابة إدارة المعارف التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمعروفة باسم بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك"). وتضم البوابة قاعدة بيانات للسوابق القضائية وقاعدة بيانات للتشريعات ومراجع مشروحة توفر معلومات عن المقالات والمنشورات الرئيسية المتعلقة بالجريمة.

الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود

61- أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والرابطة الدولية للمدعين العامين في عام 2019 *الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود* لمساعدة الممارسين على فهم كيفية حفظ الأدلة الإلكترونية، مثلاً، أو صياغة طلب مستوفٍ للشروط للمساعدة القانونية المتبادلة بشأن الأدلة الإلكترونية. ويساعد *الدليل العملي* الدول في إجراءات طلب الأدلة الإلكترونية أو التعامل معها.

الاستفادة من الابتكار لمكافحة الاتجار بالبشر: تحليل شامل للأدوات التكنولوجية

62- نشر مكتب الممثل الخاص والمنسق المعني بمكافحة الاتجار بالبشر التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتعاون مع ائتلاف التكنولوجيا ضد الاتجار في عام 2020 دراسة بشأن الاستفادة من الابتكار لمكافحة الاتجار بالبشر: تحليل شامل للأدوات التكنولوجية وتقييم الأدوات التكنولوجية، عنوانها *Leveraging Innovation to Fight Trafficking in Human Beings: A Comprehensive Analysis of Technology*

(74) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاتجار بالأشخاص: خلاصة وافية وفهرس مواضيعي بالتوصيات والقرارات والمقررات (فيينا، 2021).

Tools, Taking Stock of Technology Tools، توضح المبادرات التي نُظمت لمكافحة الاتجار بالأشخاص وكيف يمكن لأصحاب المصلحة الاستفادة منها استفادة كاملة.

مبادرة التعليم من أجل العدالة، سلسلة النماذج الجامعية بشأن الاتجار بالأشخاص والجريمة السيبرانية
63- في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سلسلة من النماذج التعليمية الجامعية وأدوات أخرى لمساعدة الأكاديميين في تعريف طلاب الجامعات ببعض أخطر التهديدات التي نواجهها اليوم، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والجرائم السيبرانية.
